الأنوار
الجمعة 2011-04-08 العدد 2530
8

مؤتمر التوجهات الجديدة في الجامعة اليسوعية

حرب: نعمل في لبنان على إبرام قانون عمل يحترم حرية إنساننا

أعلن وزير العمل في حكومة تصريف الأعمال بطرس حرب أنه في ظل توجه بلداننا العربية نحو العصرنة والتحديث واحترام الحقوق الانسانية، نعمل في لبنان، الشركات والمؤسسات والنقابات التي تمثل المجتمع المدني والقطاع العام، على إبرام قانون عمل يحترم حرية انساننا ويعززه ويضعه في مصاف الدول المتحضرة. ولفت الى انه للمرة الاولى في لبنان سيصبح لدينا قانون عمل واضح وعصري لتنظيم العمل والعلاقات العمالية وتحديد الاولويات.

افتتح الوزير بطرس حرب مؤتمر التوجهات الجديدة في قانون العمل الذي تنظمه كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة القديس يوسف في بيروت ومركز الدراسات الحقوقية للعالم العربي، في مبنى كلية العلوم الإجتماعية.

ولفت الوزير حرب في كلمته، الى أن التوجهات الجديدة في قانون العمل اليوم وفق ما يطرحه هذا المؤتمر، مهمة في عصر العولمة راهناً وتأخذ حيزاً كبيراً من المناقشات بين النخب اللبنانية في النطاق القانوني. وقال: إن مشروع قانون العمل الجديد الذي أعدته الوزارة يطرح أهدافاً عدة، أبرزها: تحديد تشريع العلاقات الجماعية في العمل، تحديث قانون العمل وتفعيله في ضوء التطورات الاقتصادية والاجتماعية الحديثة والمستجدة في الاتفاقات العربية والدولية، وتوجيه المفاهيم والتعريفات وفق نصوص القانون تحقيقاً للإستقرار القضائي.

وأكد أن مشروع قانون العمل يتمتع بجوانب اجتماعية لحماية المجتمع، إذ انه حدّد الجوانب الإنسانية للعلاقات مع العمال (عمالة الاطفال والنساء)، والطابع الاجتماعي للعمل (العلاقات مع النقابات)، وراعى الاوضاع الاقتصادية المستجدة في العالم، فضلاً عن تميّزه بالطبيعة التنفيذية العملية (مرونة إبرام عقود العمل الجماعية ووضوح النصوص التي تحدد العلاقات بين أطراف الانتاج الثلاثة). وقال للمرة الاولى في لبنان سيصبح لدينا قانون عمل واضح وعصري لتنظيم العمل والعلاقات العمالية وتحديد الاولويات.

وختم: في ظل توجه بلداننا العربية نحو العصرنة والتحديث واحترام الحقوق الانسانية، نعمل في لبنان، الشركات والمؤسسات والنقابات التي تمثل المجتمع المدني والقطاع العام، على إبرام قانون عمل يحترم حرية انساننا ويعززه ويضعه في مصاف الدول المتحضرة.

شاموسي

من جهته، أشار رئيس الجامعة البروفسور رينه شاموسي الى أهمية الارتكاز على الديموقراطية الاجتماعية. وأمل في أن يساهم هذا المؤتمر في تحديد الأبعاد الخاصة في هذا المفهوم وفي دفعنا الى التساؤل حول وقعه ليس على الشركات الفرنسية فحسب، بل على الشركات اللبنانية أيضاً. وقال: أمام المشاركين في هذا المؤتمر مهمة صعبة لكن أساسية، بما أن هذه الديموقراطية الاجتماعية التي يمكن تدريب طلابنا عليها في كل معاهدنا، كفيلة بتعليمنا سبل إعادة إحياء الديموقراطية السياسية التي تدمّر في كل لحظة من جراء التوافق القسري.

أما رئيس مركز الدراسات الحقوقية للعالم العربي البروفسور جورج خديج، فأكد ان قانون العمل ضرورة لتنظيم الحياة المهنية بين العامل وصاحب العمل، وقد نظم المركز هذا المؤتمر من أجل ان يسلط الضوء على أهمية التوجهات الجديدة لهذا القانون، آملاً في ان يؤدي هذا المؤتمر هدفه.

واعتبر عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة القديس يوسف فايز الحاج شاهين، ان لهذا المؤتمر أهمية قانونية واجتماعية، وقد وعى المنظمون هذه الاهمية، شارحاً الموضوعات التي يتناولها المؤتمر، مشيراً الى عمق الطروحات التي يتناولها مثل الضمانات التي يقدمها عقد العمل، التحكيم، العلاقة بين العامل وصاحب العمل وغيرها.

جلسات العمل

بعد ذلك، عقدت جلسات العمل، حيث لفت خديج في الجلسة الاولى الى النهضة التاريخية لقانون العمل عبر القرون الماضية، مشيراً الى محاولات الحكومات في العالم لتنظيم العلاقة بين العمال واصحاب العمل، فضلاً عن الضمانات التي فرضتها القوانين بغية تحقيق العدالة الإجتماعية. وتناول ما تضمنه الكتاب المقدس من نصوص تحدثت عن اعطاء العامل أجره، مشيراً الى شرائع حمورابي والقوانين الرومانية واليونانية التي نظمت العلاقة بين اطراف الانتاج. وتوقف عند التعديلات التي وضعتها الحكومات الفرنسية المتعاقبة في القرن الماضي على قانون العمل وفق الحاجات الاجتماعية والاقتصادية. وخلص الى ان قانون العمل هو حاجة ضرورية لتحقيق العدالة في المجتمع والقضاء على البطالة.

كذلك تحدث الاستاذ الزائر في كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة القديس يوسف جان- لوي سوريو.

ورأس الوزير السابق بهيج طبارة جلسة بعنوان القوانين الاساسية وقانون العمل.

وتحدث البروفسور في كلية الحقوق والعلوم الاساسية في جامعة القديس يوسف حسان رفعت.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"